الأمم المتحدة S/2009/193

مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل التي نُظمت لأعضاء مجلس الأمن الحاليين المنتخبين حديثا، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مركز أرّوود للمؤتمرات (انظر المرفق). وقد جُمع التقرير النهائي وفقا لقواعد شاتام هاوس تحت المسؤولية الحصرية للبعثة الدائمة لفنلندا.

واستنادا إلى التعليقات الإيجابية للغاية التي ما برحنا نتلقاها كل سنة من المشاركين، فما زالت حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل كمناسبة سنوية. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في ألا يؤدي هذا التقرير إلى مساعدة الأعضاء المنتخبين حديثا على الإلمام بأساليب عمل المجلس وإجراءاته فحسب، بل أن يساهم كذلك في إتاحة فهم أفضل من جانب أعضاء الأمم المتحدة عامة لمدى تعقيد عمل المجلس.

وأرجو تعميم هذا التقرير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جارمو **فينانن**
السفير
الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

300409 300409 09-29891 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

"الانطلاق حثيثا إلى العمل": حلقة العمل السنوية السادسة المخصصة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا

٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

مركز أرّوود للمؤتمرات

راي بروك، نيويورك

بالتعاون مع مركز المنظمات الدولية بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) نظمت حكومة فنلندا حلقة العمل السنوية السادسة المخصصة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وما فتئت حلقات العمل السنوية تساعد الأعضاء المنتخبين حديثا على الإلمام بممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله كي يتمكنوا من "الانطلاق حثيثا إلى العمل" عند انضمامهم إلى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير التالي. وما برحت السلسلة توفر أيضا لأعضاء المجلس الحاليين فرصة للتفكير مليا في عملهم في إطار غير رسمي. وقد صممت حلقات العمل من أجل تكملة الإحاطات السنوية التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن بعض جوانب عمل المجلس.

وتضمنت الأمسية الافتتاحية هذه السنة ملاحظات أدلت بها السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وشمل البرنامج الذي استمر يوما كاملا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أربع جلسات مائدة مستديرة ركزت على المواضيع التالية:

أولا – حالة المجلس عام ٢٠٠٨: تقييم الوضع والتطلع إلى المستقبل

ثانيا – طرائق العمل

ثالثا – لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة

رابعا – الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠٠٨

الكلمة الرئيسية خلال العشاء الافتتاحي

ألقت السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الكلمة الرئيسية خلال العشاء الافتتاحي. وشددت المفوضة السامية على الأهمية الفائقة لحقوق الإنسان في مجال إحلال السلم والأمن وعلى الصلة الحيوية القائمة بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أنّ الصراع الفئوي الذي تنطوي عليه الحروب الداخلية يكشف عمّا تستتبعه انتهاكات حقوق الإنسان من آثار تهدد الاستقرار، وخاصة عندما تُرتكب بمنأى عن العقاب. وبعد أن كانت حقوق الإنسان تعد مسألة ثانوية معزولة عن جدول أعمال مجلس الأمن، أصبحت عنصرا هاما من عناصر عمل المجلس ومن بعثات السلام التي يقرر المجلس إنشاءها. وفي إطار دعوة المفوضة السامية إلى التعمق في تحليل الأهداف المشتركة بين أوساط حقوق الإنسان والأوساط الإنمائية والأمنية، ثم على صعيد منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، شددت على أنّ انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون سببا جذريا لنشوب النزاعات المسلحة، على نحو ما كان عليه الحال في الصومال والبوسنة والهرسك. وهو ما يؤكد، برأيها، ضرورة اعتماد نهج شامل لبناء السلم والأمن بحيث يشمل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ولئن اتُخذت خطوات ملموسة في سبيل الإقرار بالصلة الجوهرية التي تربط بين حقوق الإنسان وبين السلم والأمن، فقد حثت المفوضة السامية على توثيق التعاون بين مجلس الأمن ومكتبها (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) استنادا إلى تضافر بين الجهود وإلى تقسيم للعمل. وركزت بهذا الصدد على ثلاثة قرارات لمجلس الأمن تبرهن على التآزر المطرد بين حقوق الإنسان والأمن، وهي: '١' القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي أنشأ آلية مستندة إلى التوافق لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها؛ '٢' القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن، الذي أقرّ بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مفاوضات السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع؛ '٣' القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي أقرّ رسميا بأن العنف الجنسي وسيلة من وسائل الحرب. ثم أكدت على أنّ هذه القرارات لا تزال توفر أساسا لحوار جوهري بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وهيئاتها المعنية بالأمن.

ورأت أنّ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برفعها راية حقوق الإنسان عاليا، تحولت إلى قاطرة فاعلة للتغيير خلال الـ ١٥ سنة الماضية. ومن المساهمات القيّمة التي قدمتها المفوضية، في رأي المفوضة السامية، تزويد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بالخبرة، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية بشأن مسائل حقوق الإنسان في الحالات الطارئة والمزمنة

على السواء، والمساعدة على دمج مسائل حقوق الإنسان مع مسائل التنمية والسلم والأمن في الميدان. وذكرت أن المكاتب القطرية التابعة للمفوضية في نيبال مثلا، اضطلعت بدور حاسم في تيسير العملية الانتقالية ورصد قدرة البلد على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفيما بذلت جهود متضافرة على الأرض لتعميم مراعاة حقوق الإنسان، فقد استلزم الأمر توفير خبرات إضافية لتعزيز قدرات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت التقارير العديدة المباشرة التي أصدرتها المفوضية وسيلة للدعوة إذ زوّدت الأطراف المعنية المختلفة، بمن فيها أعضاء مجلس الأمن، بمعلومات وتحليلات أساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان. وبهذا الصدد، فإن الوجود الميداني لجهة تتولى رصد حقوق الإنسان أدى إلى تعزيز إمكانات سلام طويل الأجل بدلا من تقديم حلول سريعة.

وأوضحت المفوضة السامية إن مكتبها يستفيد من قربه من هيئات حقوق الإنسان الأخرى بما فيها الهيئات المنشأة بمعاهدات، ومن علاقته التكافلية معها. وأشارت إلى أنّ هذه العلاقة الخاصة تيسّر دور الإبلاغ الذي يضطلع به مكتبها وتتيح له اتصالا مباشرا مع الدول التي تدخل في نطاق اهتماماته. وقد ركز مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية المواضيعية الأولى، المتعلقة بالأزمة الغذائية العالمية على تفاعل هذه الأزمة مع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي إطار الأزمة الغذائية، كما في حالات أخرى، أمكن للمفوضية تقديم معلومات حيوية على مستويات شتى أتاحت تعزيز الفعالية على الأرض والمساعدة على تعزيز الاتساق بين سياسات الاستجابة. وتمكنت المفوضية أيضا من إسداء المشورة بشأن مجالات مواضيعية محددة عبر المشاورات التي ما زالت المفوضة السامية حريصة على تشجيعها بانتظام.

وفي الختام، حددت المفوضة السامية ثلاث خطوات باعتبارها ''الطريق إلى الأمام'' لتعزيز علاقة العمل القائمة بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. فحثت أولا مجلس الأمن على الاعتراف بشكل أكبر بحقوق الإنسان في قراراته وبياناته الرئاسية ومنحها مزيدا من الأولوية. ودعت ثانيا إلى قيام اتصالات منتظمة بين مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يفضي إلى منظور أشمل بالنسبة إلى القضايا قيد النظر. وأوصت ثالثا بتحسين آليات رصد الجزاءات وإدراج اعتبارات حقوق الإنسان ضمن القرارات التي تفرض جزاءات، وبما يكفل تفادي استهداف المدنيين الأبرياء. وأخيرا، دعت المفوضة السامية المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد التزامه بحقوق الإنسان في الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الجلسة الأولى
حالة المجلس عام ٢٠٠٨: تقييم الوضع والتطلع إلى المستقبل

مدير المناقشة:

السفير جان – موريس ريبيير
الممثل الدائم لفرنسا

المعلقون:

السفير ميشال كافاندو
الممثل الدائم لبوركينا فاسو

السفير دوميساني س. كومالو
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير أليخاندرو د. وولف
نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة

جرى في هذه الجلسة حث المشاركين على مناقشة اتجاهات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك المسائل المتصلة بجدول أعمال المجلس، وحجم عمله، وإنجازاته وابتكاراته على مدى العام الماضي، ومواطن القوة ونقاط الضعف في أدائه، وتصوراته عن المشروعية والتعدي وسيادة القانون، والتعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، والتحديات السياسية والبرنامجية في المستقبل.

الاتجاهات الهامة في جدول أعمال المجلس وحجم عمله وإنتاجيته

خلال مناقشة حجم عمل المجلس، ذكر أحد المشاركين أنّ المجلس ما زال مثقلا بالمسؤوليات كدأبه باستمرار، رغم الإحصاءات التي تضمنتها ورقة المناقشة التي قدمها البروفسور لاك وأشارت إلى انخفاض في نشاط المجلس عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وأضاف يقول أنّ العدد الإجمالي لاجتماعات المجلس وجلساته التشاورية لا يزال جسيما مع أنه كان عام ٢٠٠٧ أقل بحوالي مائة عما كان عليه عام ٢٠٠٦. فقد بلغ عدد هذه الاجتماعات والجلسات التشاورية ٣٨٣ عام ٢٠٠٧، أي أكثر من جلسة واحدة يوميا. والواقع أنه في اليوم السابق على حلقة العمل، عقدت أربع جلسات بشأن أربعة بنود مختلفة من جدول الأعمال. وشدد على أنّ أكبر دواعي شعوره بالإحباط – وهو ما يعتقد أنّه شعور الكثيرين أيضا – أنّ هذا النشاط، رغم حجمه الكبير، لا تضاهيه نتائج في أغلب

الأحيان، على غرار ما كان عليه حال عملية استعراض الولايات. فمع كل قرار جديد يُتخذ، يرث المجلس استعراضات منتظمة، مما يزيد حجم عمله بشكل متواصل. وبرأيه أنّ المجلس كثيرا ما يمدد الولايات، بما فيها تلك المسندة بموجب الفصل السابع، دون دراسة المسألة المعروضة عليه بعناية. واختتم بالقول إن المجلس، على غرار الجمعية العامة، لا يُحسن استعراض ولايته.

وذكر متكلم آخر أنّ الإحصاءات تؤكد أنّ مسألة الفعالية تحتاج إلى مزيد من النظر. ولئن وافق الكثيرون على أنّ المجلس هو أكثر أجهزة الأمم المتحدة فعالية، فمن الملاحظ أنّ مستوى مشاركته مع النطاق الأوسع لأعضاء الأمم المتحدة يمثل مقياسا هاما للفعالية. وأشير إلى أنّ الفعالية لا تتمثل فقط في التوصل إلى اتفاق داخل المجلس، بل أيضا في كفالة الامتثال لقراراته. وبهذا الصدد، كان سحب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مخيبا للأمل على وجه الخصوص. وأضاف المشارك نفسه أنّ المجلس، فضلا عن انشغاله بمسألة الفعالية، ينبغي له أن يكون منشغلا أيضا بالمشروعية والمصداقية. فالمجلس يواجه تكاثرا في القرارات التي يصعب جدا الامتثال إليها في أغلب الأحيان. وعلق متكلم آخر قائلا إن عدد القرارات في المطلق أقل أهمية من معرفة ما إذا كانت تلك القرارات تؤدي إلى تغيير على أرض الواقع. ولاحظ مشارك آخر أنّ قرارات كثيرة للغاية لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وسبل حلها. وردّ متكلم ثالث، في معرض تشديده على الطابع الملزم لقرارات المجلس، أنّ المجلس لا يمكن أن يلام عن عدم الامتثال لقراراته لأن عبء تنفيذها إنما يقع على عاتق الذين يتحملون تبعاتها، لا على المجلس نفسه. وبرأيه أنه ينبغي للمجلس تعزيز تركيزه على كيفية إنفاذ قراراته بشكل أفضل. وهذه مسألة هامة لأن إجراءات المجلس يترتب عليها التزامات في إطار القانون الدولي وينبغي أن يكون المجلس بالتالي قادرا على إنفاذها.

مواطن القوة ونقاط الضعف في أداء المجلس

عمد أحد الذين ألقوا كلمات استهلالية إلى التمييز بين مسؤوليات مجلس الأمن ومسؤوليات منظومة الأمم المتحدة ككل، ومشددا على أن اهتمام المجلس يتركز على السلم والأمن وعلى مسؤولياته في مجال اتخاذ القرارات ومتابعة التوصيات والإجراءات المقررة. وأكد مشارك آخر على المسؤولية التي تترتب على الانضمام إلى عضوية مجلس الأمن، وبالتحديد على الطريقة التي ينقذ بها المجلس الأرواح وينفق الأموال ويمارس الخيارات ويقرر أين يجدر به أن يتدخل وأين لا يتدخل، مع المحافظة في الوقت نفسه على عملية الأداء وعنصر المساءلة على السواء. وذكر متكلم ثالث أنّ تجربته كعضو في المجلس جعلته يدرك مدى أهمية كل جانب من جوانب عمل المجلس. وبرأيه، ينبغي للمجلس أن يسترشد على

الدوام بالمُثل العليا للسلم والأمن، وأن يسعى في الوقت نفسه إلى إحراز أفضل النتائج لشعب البلد المعني. ولاحظ على سبيل المثال أنّ المجلس اضطلع بدور هام في تحقيق التوازن وحماية المدنيين في منطقة دارفور وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنّ المجلس كان عاجزا في بعض الأحيان عن التوصل إلى اتفاق على قرار ما بسبب الأولويات والمواقف الوطنية، وهو ما رآه إحدى نقاط الضعف الخطيرة. ولاحظ أيضا أنّ المجلس كثيرا ما يفشل في الاضطلاع بولايته المتمثلة في منع نشوب النزاعات.

وشدد أحد المتكلمين على المسؤولية الخاصة المترتبة على العضوية الدائمة في المجلس. وأشار إلى أنّ وجود أعضاء دائمين هو في الوقت نفسه موطن قوة ونقطة ضعف للمجلس. فهو موطن قوة من حيث أنّ المجلس يصبح بمثابة آلة تعمل بشكل سلس ومرن عندما يجمع الأعضاء الخمسة الدائمون على الاتفاق، فيشعر المرء بأن ولاية إحلال السلم والأمن أصبحت قيد التنفيذ. ولكنه نقطة ضعف من حيث أنّ الناس على أرض الواقع يعانون عندما لا يتفق الأعضاء الخمسة الدائمون، مثلما حصل في حالتي دارفور والصومال. كما أبدى المشارك نفسه أسفه لأن مجلس الأمن، بسبب خلاف بين أعضائه الدائمين، لم يتمكن من الاتفاق على اعتماد إجراء لمعالجة الحالة في الشرق الوسط والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

وأعرب متدخل ثان عن اختلافه مع الرأي بأن المجلس لم يفعل شيئا بشأن الحالة في دارفور. فالمجلس لا يتمكن من الاتفاق على مسألة معينة في بعض الأحيان، لكن هذا صحيح بالنسبة للمجلس برمّته وليس فقط بالنسبة للخمسة الدائمين. وحث مشارك آخر الأعضاء الجدد على عدم النظر إلى المجلس كأنه مقسوم بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين. وردّ بأن بوسع المجلس أداء عمله على نحو فعال لأنّ الجميع يظلون في دائرة الحوار. ومن ثم أمكنه على سبيل المثال معالجة أزمات كبرى في السابق مثل عواقب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية والحالة في كوسوفو، وسيواصل القيام بذلك في المستقبل.

وشدد أحد المشاركين على أن المجلس هيئة ''سياسية''. وعلى أن أهم مواطن قوته، وفقا لهذا المتكلم، يكمن في مرونته وقدرته على معالجة كل حالة بطريقة متكيفة معها ومحددة. وعلق على قول أحد المتكلمين السابقين إن الخمسة الدائمين هم مصدر أشد مواطن قوة المجلس وضعفه على السواء، فأشار إلى أن عمليات استخدام حق النقض لم تتجاوز ما متوسطه ثلاث في السنة على مدى السنوات القليلة الماضية. وردّ مشارك آخر قائلا إن ما يهم هو التهديد باستخدام حق النقض وليس استخدامه.

ووفقا لهذا المشارك، يحتاج المجلس إلى أن يحمل مهام الرقابة التي يتولاها على محمل الجد وألا يعوّل على ''التلقائية'' لدى تقييمه لتطور الأوضاع على الأرض. وكمثال إيجابي على ذلك، أشار إلى الفائدة التي اتسم بها أحدث تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/586) الذي تضمن نقاطا مرجعية ومؤشرات بشأن مدى التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لتوطيد الاستقرار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وبناء على ذلك، أعرب المتكلم عن أمله في أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام مستعدة في المستقبل لإطلاع المجلس على مثل هذه التقييمات بشكل أكثر تواترا. وارتأى أن نقص هذا النوع من المعلومات، غالبا ما يدفع المجلس إلى عدم التدقيق في التقدم المحرز ميدانيا وفي تقييم كل بعثة بما يكفي من الدقة قبل تمديد ولايتها. وبهذا الصدد، أشار مشارك آخر إلى ارتفاع تكاليف عمليات حفظ السلام معربا عن أسفه لافتقار المجلس إلى الخبرات العسكرية. ورغم ما طرأ من زيادة محمودة على عدد الاجتماعات مع إدارة عمليات حفظ السلام لبحث الجانب العسكري للعمليات – أي كيفية توجيه العمليات تكتيكيا – اعتبر أنّ ثمة ضرورة ملحة لزيادة هذا النوع من الخبرات في الأمم المتحدة بشكل أعم.

تصورات المشروعية والتعدي وسيادة القانون

أثناء المناقشات شدد عدة متكلمين على الطابع الجماعي الذي يتسم به عمل المجلس. ومن أجل تعظيم المشروعية، أشار أحد المتكلمين إلى أهمية أن يبذل جميع أعضاء المجلس جهودا متضافرة للتوصل إلى توافق في الآراء، وإن كان هذا الأمر لا يتيسر دائما. غير أنه نبّه إلى أن التركيز إلى هذا الحد على التوصل إلى توافق في الآراء قد يعطي الانطباع الخاطئ بأن القرارات التي تتخذ بالإجماع هي ''أشد وقعا'' من القرارات الأخرى. وأشار متكلم ثان إلى أن أي عضو في المجلس، بصرف النظر عن حجمه أو خبرته فيه، ولأن المجلس يحاول العمل بتوافق الآراء، يمكنه أن يبدي رأيه بشأن أي مسألة، إذ إن لكل صوت فردي أهميته. وشدد مشارك ثالث على أهمية المشاورات غير الرسمية باعتبارها الأداة الأساسية التي تستخدم لإجراء تبادل تفاعلي وبنّاء للآراء بما يمكن أن يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس.

وارتأى أحد المشاركين أنه ينبغي لمجلس الأمن، إذا ما رغب في الحفاظ على مصداقيته، بذل مزيد من الجهود لتحسين أساليب عمله. فيتعين عليه، على سبيل المثال، الاجتماع دوريا بالهيئات الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الانسان ومحكمة العدل الدولية، لإبقاء كل منها على اطلاع تام على التطورات المستجدة بشأن أي مسألة معينة. وعلاوة على ذلك، رأى أنه ينبغي للمجلس بذل

جهد لمعالجة المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن ”في حينها“، تحسين دون تخصيص الكثير من الوقت لمناقشة المسائل الشكلية مثل شكل الجلسات، ومع الإفادة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة ومجموعات الأصدقاء، ممن يملكون معلومات ميدانية مباشرة. وعلق عدة متكلمين آخرين على اتسام أعمال مجلس الأمن بالاتساق والنزاهة. فأشار أحدهم إلى ما لاحظته أطراف من خارج المجلس من نزوع إلى اعتماد نُهُج مختلفة بشأن مسائل مختلفة، ومن ذلك أن يرسل مساعدات إلى منطقة دون أخرى. وذكر متداخل آخر أن المجلس حاول في بعض الحالات الدفع قدما بسيادة القانون في بلدان تستحوذ على انشغاله، مع أن التوجهات التي تتخذها أعمال المجلس قد تجعله يبدو وكأنه لا يولي سيادة القانون ما يكفي من الاحترام في جميع الحالات.

وحسب تعليق لمشارك آخر، فلئن كان يمكن في بعض الأحيان فهم أسباب استجابة المجلس بصورة مختلفة لحالات مختلفة، فإن الأمر ليس كذلك في كل الحالات، بل يسود تصور واسع النطاق بأن المجلس يفتقر إلى الاتساق. ووافق مشارك آخر على أنّ هناك بعض التباين بين المرونة التي يحتاجها المجلس لمعالجة كل حالة متميزة وبين مفهوم الاتساق. ونتيجة لذلك، لحق بمشروعية المجلس قدر من الضرر، وهو ما يلزم معالجته. ونظرا لأن المجلس لا يمكنه أن يكون فعالا في كل حالة من الحالات، أشار أحد المتكلمين إلى مدى أهمية أن ينظر المجلس في جميع الخيارات المتاحة له قبل أن يحدد استجابته. وضرب مشارك رابع مثالاً من تشاد على حالة تصرّف فيها المجلس بفعالية لأنه تمكن بسرعة من التوصل إلى اتفاق. وأكد أنّ كل حالة يجب أن تقيَّم وفقا لمعطياتها الخاصة. ووافق مشارك آخر على أنّ أعضاء المجلس يتمتعون بحس برغماتي وأنهم ينظرون بعناية في كل حالة على حدة، وأن المجلس يمارس أفضل أدائه عندما يركز على الظروف الخاصة لكل حالة في سبيل التوصل إلى قرارات تكون في نهاية المطاف سياسية وعملية في آن معا. كما حذر من الوقوع في فخ عدم التصرف بدعوى غياب السوابق: فهذا يمكن أن يشكل عائقا فعليا لأعمال المجلس.

التعاون مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية

أشارت قلة من المشاركين إلى التعاون المتزايد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاعات باعتباره تطورا مشجعا في كيفية مقاربة المجلس لعمله. وحث أحدهم أعضاء المجلس على مزيد من الإسهام في تشجيع دعم هذه الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاعات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وعلق متكلم ثان بأن هذا التوجّه يمكنه تعزيز الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها على حد سواء، معربا عن أمله في استمرار تطور هذه الجهود، وخصوصا العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ودعا متكلم آخر الأعضاء المنتخبين حديثا إلى مواصلة ''توعية'' المجلس بجدوى المحافظة على علاقة جيدة بين الأمم المتحدة من جهة وبين لمنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من جهة أخرى. ورغم أن المنظمات الإقليمية ليست مساوية للأمم المتحدة وهيئاتها، لكن بإمكانها وضع خبرتها وحكمتها بتصرف المجلس لمساعدته على اتخاذ قرارات مستنيرة. وبرأيه أنّ للترتيبات الإقليمية الحق في الإسهام في عمل المجلس عندما يكون إقليمها معنيا، وبحكم قربها ببساطة من الحالة المعروضة على المجلس. وكمثال على ذلك، أشار إلى العمل الذي بذلته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولا تزال تبذله بشأن زمبابوي.

التحديات السياسية والبرنامجية في المستقبل

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بلغ عدد حفظة السلام المنشورين بموجب قرارات مجلس الأمن ٠٠٠ ٩١ فرد، ومع إضافة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على نحو ما أشار أحد المشاركين، فسرعان ما سيزيد هذا العدد على ٠٠٠ ١٠٠. وبالمثل، ارتفعت ميزانية حفظ السلام حتى تجاوزت ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا أو ما يساوي زهاء ثلاثة أضعاف الميزانية المقررة للمنظمة برمّتها. وشدد على أنّ هذه التوجهات تركز بشكل أكبر على وظائف الرقابة التي يضطلع بها المجلس.

وفي الوقت نفسه، شدد متكلم آخر على وجود فرصة لتعزيز التواصل مع كيانات مختلفة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإذ أعرب عن موافقته على أقوال المتكلمة الرئيسية في مساء اليوم السابق، أكد على أنّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تشكل بالفعل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتحتاج، بصفتها هذه، لأن يعالجها مجلس الأمن. وارتأى أنّ حقوق الإنسان والمسؤولية عن الحماية مسألتان جديدتان يتعين على المجلس إيلاؤهما مزيدا من الاهتمام. وشدد أيضا على أهمية حل النزاعات داعيا إلى تعزيز الاهتمام بهذه المسألة. ويمكن للمجلس بهذا الصدد – وبل ينبغي له – الاستفادة بصورة أفضل من المبعوثين الخاصين والمنظمات الإقليمية. ثم شدد على أنه ينبغي للمجلس في المستقبل أن يولي هذا العمل المبتكر والحساس مزيدا من العناية.

وطبقا لما ذكره أحد المشاركين بأنّ المجلس سيعالج في القريب العاجل القضايا الخطيرة التالية: '١' جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تجسد أزمة كبرى ولكن شهدت تقدما ملموسا؛ '٢' السودان، مع وجود القضية المثيرة للجدل التي تمثلت في توجيه الاتهام إلى الرئيس الحالي عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور؛ '٣' أعقاب الحالة فيما يتعلق بجورجيا؛ '٤' عدم الانتشار؛ '٥' عملية السلام في الشرق الأوسط، في ضوء

تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة ووجود الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة. ومع أنّ جدول الأعمال هذا طَموح، شدد المتكلم على أنّ المجلس يجب أن ينشغل أيضا بأمر الاستعراض المنتظم الذي يجريه لعمليات حفظ السلام وبالولايات الأخرى. ونبّه إلى أنّ الأعضاء الجدد لا ينبغي أن يهولهم حجم العمل بل أن يكونوا على بيّنة من ضخامة جدول الأعمال الذي ينتظرهم، إذ يتعين على المجلس معالجة مسائل خطيرة وهامة في السنة القادمة.

الجلسة الثانية
أساليب العمل

منسق الاجتماع:

السفير هوانغ تشي ترونغ
نائب الممثل الدائم لفييت نام

المعلقون

السفير جون ساورز
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

السفير خورخي أوربينا
الممثل الدائم لكوستاريكا

في هذه الجلسة، وافق المتحدثون على أن مجلس الأمن هو أنجع جهاز في منظومة الأمم المتحدة؛ وهذا الاعتراف يرجع إلى حد كبير إلى مستوى الاتساق الرفيع في أساليب عمل المجلس. وأشار عدد قليل من المتحدثين إلى أنه بإمكان المجلس أن يرفع من درجة مصداقيته وشرعيته فضلاً عن فعاليته عن طريق المضي في تحسين طرائق عمله. ونبه أحد المتحدثين إلى ضرورة تناول أساليب عمل المجلس وفق نهجٍ عملي لا ''فلسفي'' وإلى أن المجلس ذاته هو المنتدى الوحيد لتناول هذه المسألة. وعلى النقيض من ذلك، أشار مشارك آخر إلى أنه لا ينبغي اعتبار الخطوات المتخذة لتعزيز أساليب عمل المجلس بمثابة هدف في حد ذاتها. وتشكك المتكلم في وجود صلة بين تحسين أساليب العمل وشرعية المجلس، حيث تستمد الأخيرة أساسا من الميثاق، وأضاف المتكلم قائلا أن تحسين أساليب العمل لا ينبغي أن يصبح محور مناقشات المجلس. وبالمثل، ذكر متكلم آخر أن المسألة الواجب النظر فيها ليست أساليب العمل في حد ذاتها، بل كيفية اتخاذ المجلس لقراراته بصورة فعالة وإنجاز أعماله بكفاءة بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلّق مشاركون آخرون على اقتضاء

إيجاد التوازن الصحيح بين المحافظة على فعالية أعمال المجلس والاستجابة لطلبات سائر الأعضاء من أجل زيادة الشفافية. ولذا فقد قُدمت اقتراحات بشأن المضي في توضيح بعض القواعد والإجراءات والتدقيق فيها. ومع ذلك فقد نبه أحد المتكلمين إلى ضرورة تناول أساليب عمل المجلس على ''أساس كل حالة على حدة'' ووفق ''المنطق السليم'' عوضاً عن سن قواعد وإجراءاتٍ جديدة.

وعلى وجه الخصوص، تناولت الجلسة أساليب عمل مجلس الأمن فيما يتعلق بما يلي: '١' مسؤوليات الرئيس والمنسقين السياسيين؛ و '٢' بعثات مجلس الأمن، و'٣' التعاون مع الهيئات والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ و '٤' توسيع نطاق المدخلات والاتصال؛ و '٥' اتخاذ خطواتٍ لتنفيذ مذكرتي الرئيس (S/2006/507 و S/2007/749).

مسؤوليات الرئيس والمنسقين السياسيين

ونظراً لنطاق وحجم أنشطة المجلس كل شهر، تعتبر مسؤوليات الرئيس مسؤولياتٍ أساسية لحفظ وتعزيز شرعية المجلس، وكذلك لتعزيز شمولية المجلس لسائر أعضاء الأمم المتحدة. وأشار أحد المشاركين إلى أن التناوب الشهري لرئاسة المجلس يتيح للأعضاء المنتخبين الجدد المساهمة في تقديم أفكارٍ جديدةٍ بشأن أساليب العمل وبرنامج عمل المجلس.

وعند مناقشة دور رئيس المجلس، أقرّ عدة مشاركين بضرورة تجنب ''فخّين'': أولهما، اتباع جدول أعمال وطني لتوجيه المجلس نحو مصالح محددة؛ وثانيهما، انتهاج أسلوب قيادةٍ يبالغ في الانعزال والتقيّد بالشكليات. وحذّر أحد المتكلمين من أن انتهاج جدول أعمال وطني قد يؤدي إلى صرف الانتباه عن مسؤوليات الرئيس الأساسية للتقريب بين الأعضاء ووضع جدول أعمال للمجلس يتيح التغلب على أوجه القصور في عمليات صنع القرار. ويتعيّن اعتبار المناقشات المواضيعية التي تنظمها الرئاسة بمثابة ''الاستثناء'' الوحيد في هذا الصدد. وفيما يتعلق بـ ''الفخ'' الثاني، فقد أشير إلى أن التقيد بالشكليات والانعزال عن مجالات قضايا المجلس أمر قد يؤدي إلى النيل من سلطة الرئيس فيما يتعلق بإسداء المشورة والتوجيه وحسبما ذكر أحد المشاركين، فإن القيادة الرئاسية تقتضي تشكيل المناقشات وتيسير إجراء تحليل جوهري للموضوع قيد النظر. وأضاف أحد المتكلمين قائلا إن أفضل الرؤساء كانوا غالبا هم أولئك الذين قلما لفتوا الأنظار إلى أنفسهم، لأنهم تمكنوا من الاضطلاع بدورهم بطريقة سلسة وفعالة و لم يجذبوا الانتباه إلى أنفسهم، بل إلى المسائل قيد النظر. وشدّد متكلم آخر على أن إحدى المسؤوليات الرئيسية للرئيس تتمثل في كفالة الاحترام التام والتنفيذ الكامل لبرنامج العمل الذي يتفق عليه الأعضاء في بداية كل شهر.

وفيما يتعلق بمسؤوليات المنسقين السياسيين، فقد وافق العديد من المشاركين على أن هذه المسؤوليات لا تُستخدم استخداماً تاماً. وأشار أحدهم إلى أن المنسقين السياسيين عادةً ما يجدون أنفسهم هدفا للهجوم من كل جانب، نتيجة تراوح المسائل بين الخبراء والسفراء. وفي مثل هذه الحالات، ينتهي الأمر بالمنسقين السياسيين إلى القيام بدور مشابه لدور ''منسق الإجراءات''. وأشار متكلم آخر إلى أن هناك مجال كاف للتعامل مع المنسقين السياسيين بشكل يتناول جوهر الموضوع بصورة أكبر. وفي هذا الصدد، اقترح مشاركٌ آخر أنه بالإضافة إلى ما يقومون به لإضفاء الطابع الرسمي على برنامج العمل الشهري، يمكن أيضاً منحهم قدرا من سلطة صُنع القرار، بما في ذلك سلطة تسوية بعض القضايا بدون رفعها إلى مستوى السفراء. ونبه محاور ثالث إلى ضرورة التمييز بدقة بين أدوار المنسقين السياسيين وأدوار السفراء. وأنه ينبغي للمنسقين السياسيين أن يرّكزوا أساساً على المسائل الإجرائية، ويتركوا للسفراء السلطة الكاملة بشأن المهام السياسية، بما في ذلك المناقشات وصُنع القرار. وأضاف هذا المشارك قائلاً إن دور المنسقين السياسيين قد تغيّر تغيّراً كبيرا في السنوات العشر الأخيرة، وأصبح يُشكّل جزءا يتسم بطابع رسمي ومؤسسي أكبر لكل وفد. واقترح متكلم آخر عقد جلسة جانبية للمنسقين السياسيين على هامش حلقة عمل السنة التالية بغية المضي في توضيح دور المنسقين السياسيين ومسؤولياتهم..

بعثات مجلس الأمن

اعتبرت بعثات مجلس الأمن طريقة مفيدة لجمع المعلومات المباشرة والشروع في التعامل البنّاء مع المسؤولين الحكوميين ومع أعضاء أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وأقرّ أحد المشاركين بقيمة البعثات في مجال درء الصراعات، إذ أنها توفّر لأعضاء المجلس فرصة الحصول على منظور أكمل، وبالتالي فهي تشجّع الابتكار والتفكير الاستراتيجي. واعتبر أن بعثات المجلس يمكن أن تقوم بدور نشط في الوساطة فيما يتعلّق بالصراعات، ولا سيما عند تنظيم البعثات ''بشكل أصغر'' يتكوّن من خمسة أو ستة أعضاء، مثلما حدث بالنسبة للبعثة الموفدة إلى تيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وشدد هذا المتكلم أيضا على أن على المجلس أن ينظر في الاضطلاع ببعثات أكثر تواترا بما في ذلك إيفاد بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

التعاون مع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة

طالب العديد من المشاركين بتعاونٍ أوثق مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام والأمانة العامة.

١ - الجمعية العامة

اعتبر تعزيز التعاون مع الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية مهما بشكل متزايد نظراً للترابط المتنامي بين الأمن والتنمية ومسائل حقوق الإنسان. وتوفّر المناقشات مع مختلف الهيئات وممثلي أعضاء المجلس منظورا أشمل بشأن المسائل المعروضة عليه. وعلى سبيل المثال فقد صيغ البيان الرئيسي لمجلس الأمن بشأن ميانمار (S/PRST/2008/13) بدون الرجوع إلى قرار مجلس حقوق الإنسان المعتمد في السابق بشأن نفس الحالة. وفي نفس الوقت حذّر أحد المشاركين من احتمال تعدّي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. واستمر قائلاً أنه يمكن للهيئات والأجهزة المختلفة أن تعمل جنباً إلى جنب بشكل ناجح، مثلما حدث عندما أحال مجلس الأمن إحدى القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتساءل متكلم آخر عن السبب وراء عدم نجاح الاقتراح - الذي نودي به في حلقة عمل نُظمت منذ سنتين - ولعقد اجتماعاتٍ منتظمة بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يرى أن هذه المشاورات يمكن أن تركّز تركيزاً مفيداً على تنسيق الأنشطة الشهرية، في الوقت الذي تعمل فيه على توسيع نطاق اتصالات المجلس وتعزيز التعاون.

ولقد جرت مناقشة حيوية أيضا بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدّم إلى الجمعية العامة. وأشيد بمقدمة التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الذي أعده وفد فييت نام، لتوفيره موجزا وتحليلا فنيا لأنشطة المجلس في جميع المناطق وبشأن المسائل التي تتراوح بين انتشار أسلحة الدمار الشامل ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الإسهام في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وأشار المشاركون إلى أنه يصلح أن يكون نموذجاً للتقارير المقبلة. ومع ذلك، فقد نبه أحد المحاورين إلى أنه رغم التحسينات الواسعة النطاق في التقرير السنوي، لم تقل شواغل الجمعية العامة بشأن زيادة الشفافية، مما يشير إلى أن مصادر القلق هي مصادر هيكلية أكثر من كونها مصادر متصلة بالافتقار إلى الشفافية. وأعرب أحد المتكلمين عن أسفه لأنه أثناء النقاش الأخير في الجمعية العامة لتقرير المجلس السنوي، علّق أقل من ثلث المتكلمين على أعمال المجلس، وركزوا بياناتهم، عوضاً عن ذلك، على إصلاحه الممكن.

٢ - لجنة بناء السلام

نظر إلى مسألة توسيع نطاق التعاون مع لجنة بناء السلام على أنها مسألة حاسمة بالنسبة لبرنامج عمل المجلس، وطالب المشاركون على وجه الخصوص برؤية استراتيجية أكبر من أجل تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام للتأكيد على التدفق السلس للمسؤوليات التنفيذية بين حفظ السلام وبناء السلام وتعزيز المساءلة بالنسبة لكليهما. وحث أحدهم المجلس على الكف عن القيام بدور ''الحاضن'' للصراعات واعتماد نهج أشمل، يضم أنشطة بناء السلام كعنصر أساسي. وشدّد متكلم آخر على أنه سيكون من المفيد أن يحسن المجلس استخدام أعمال وخبرات لجنة بناء السلام. وأشار المتكلم إلى أن المجلس ليس في مركز يتيح له تكريس كامل وقته للمسائل المتعلقة ببناء السلام، وارتأى أنه يتعين على المجلس أن يزيد من اعتماده على لجنة بناء السلام ''كجهاز داعم'' لمجلس الأمن.

٣ - الأمانة العامة

جرى الإعراب مرات عديدة عن التقدير لجهود الأمانة العامة في مساعدة أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بتوفير الدعم الفني لأعمالهم وإجراءاتهم واتصالاتهم وبحوثهم. وأكد المشاركون أهمية المحافظة على هذه العلاقة والاستناد إليها. ولا سيما عند معالجة المسائل التي تقتضي البحث الفني. وجرى التأكيد على أن مدخلات الأمانة العامة قد تكون حاسمة بالنسبة لجلسات مجلس الأمن. وشدد متحدث آخر على أنه يتعين على الدول الأعضاء أن ترحب بهذه المعلومات وأن تستفيد من المشورة التي تقدمها الأمانة العامة. ورأى مشارك آخر أنه يتعين على الأمانة العامة أن تبذل جهودا أفضل لمساعدة أعضاء المجلس على تنفيذ برنامج العمل الشهري، وخاصة فيما يتعلق بإعداد تقارير الأمين العام في الوقت المناسب وترتيبات الإحاطات التي يقدمها المسؤولون بالأمانة العامة.

توسيع نطاق المدخلات والاتصال

ومع إقرار المشاركين فإن المجلس قد بذل في السنوات الأخيرة جهودا عديدة لتحسين شفافية أعماله. فقد طالبوا بتوسيع نطاق التفاعل وأنشطة الاتصال مع الجهات التالية: '١' الجهات غير الأعضاء في مجلس الأمن ولا سيما تلك الجهات المشتركة اشتراكا مباشرا في أحد الصراعات أو المتأثرة به تحديدا، '٢' المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، '٣' وسائط الإعلام. وعلق عدة متكلمين بقولهم أنه قد أحرز تقدم كبير في توسيع نطاق المدخلات المقدمة من سائر الأعضاء وزيادة الاتصال بهم، بما في ذلك إتاحة توقعات برنامج عمل المجلس للجمهور وتنظيم إحاطات من جانب رئيس المجلس للجهات غير الأعضاء في

مطلع كل شهر. ومن ناحية ثانية، طالب المشاركون بالمزيد من التحسينات في كل من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية.

وفيما يتعلق بإدراج الجهات غير الأعضاء في أعمال المجلس، فقد أشار أحد المشاركين إلى ضرورة إتاحة تمتع العضوية الموسعة للمجلس بإمكانية الاطلاع على برنامج عمله بغية تعزيز شفافيته وشرعيته. وتساءل أحد المتكلمين عن السبب وراء إحجام أعضاء المجلس عن منح الآخرين فرصة عرض آرائهم؟ وذكر أنه في إحدى المرات، التي دُعي فيها إلى حضور اجتماع للمجلس، لم تتح له الفرصة للكلام، مما دعاه إلى التساؤل عن السبب وراء دعوته. ومع ذلك، فوفقا لمتكلم آخر فقد كان من الضروري فصل إجراءات العمل عن الأهداف الفعلية، حيث يمكن الآن لجميع الإجراءات ذات الصلة أن تصب بكل يسر في المناقشة، حتى وإن لم يحدث ذلك دائما بوسائل ملموسة. ولقد لوحظ أن الجهات غير الأعضاء في المجلس يمكن أن تطرح آراءها، في تلك القنوات غير الرسمية، من خلال مجموعاتها الإقليمية أو بواسطة الاتصال برئيس المجلس أو أحد أعضاء المجلس.

وعلّق أحد المشاركين قائلا إن المجلس غير معني بشكل كاف، جماعيا، بالبلدان المعنية. ولقد عرف من خلال خبرته أن الطريقة التي تنتهجها البلدان المعنية في التعامل مع البلدان الكبيرة تختلف اختلافا كبيرا عن الطريقة التي تتبعها في الاتصال بالبلدان الصغيرة، وأن نوعية تلك الاتصالات هامة للغاية. وليس هناك اقتضاء لعقد اجتماعات يومية مع البلدان المعنية، ولكن يمكن تحسين مجمل الاتصالات، رغم حدوث بعض التقدم مؤخرا. وذكر كمثال على هذه الخطوات الإيجابية الاجتماع الذي عقد مؤخرا مع البلدان المساهمة بقوات بشأن مسألة معينة قبل أيام قليلة من نظر المجلس فيها. ولقد كان توقيت ذلك الاجتماع بالبلدان المساهمة بقوات تحسنا ملحوظا بالنسبة للوضع السابق، عندما كان مثل هذا الاجتماع ينعقد قبل ساعات قليلة، مما لا يمنح البلدان المساهمة بقوات الوقت الكافي للاتصال اتصالا كاملا بالعواصم أو بأعضاء المجلس على السواء.

وتناول المشاركون، في المناقشة التي أعقبت ذلك، أساليب عمل المجلس في التعامل مع الدول الأعضاء المعنية مباشرة بالصراع أو المتأثرة به تحديدا. ورغم أن المجلس يُجيز للدولة العضو الطرف في الصراع أن تحضر عند مناقشة قضيتها، فقد جرت الإشارة إلى أن النظام الداخلي المؤقت لا يفرق بين مجرد الحضور في مثل هذا الاجتماع وإلقاء كلمة فيه بالفعل. وكرر متكلم آخر أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للدول الأعضاء المعنية مباشرة بالصراع أو المتأثرة به تحديدا، من خلال منحها فرصة إلقاء بيان رسمي. ووافق المتكلم السابق على ذلك، مشيرا إلى أنه، في ظل الممارسة الحالية، إذا كانت الدولة العضو ستغدو موضع قرار

للمجلس، مثل قرار لفرض جزاءات، تُمنح هذه الدولة عادة خمس دقائق لطرح موقفها. وإن المجلس بعدم إيلائه الكثير من النظر إلى تلك البيانات، يكون قد عزز بيئة الانقسام والشك. ومن جهة أخرى، اعترض مشارك آخر قائلا إنه في الوقت الذي قد يكون من المهم فيه الاتصال بالدول الأعضاء المعنية مباشرة بالصراع أو المتأثرة به تحديدا، يتعين على المجلس توخي الحرص على الموازنة بين الشفافية والفعالية. ولاحظ متكلم رابع أن هذا المثال يؤكد الحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر دقة للتعاون مع هذه الدول الأعضاء. وأشار أن الإجراء ١٥٠٣ بشأن البلاغات السرية الذي نقحته لجنة حقوق الإنسان، قد يوفر نظرة متعمقة. وفي معرض الإشارة إلى العلاقة بين أساليب عمل مجلس الأمن ودوره في إدارة الأزمات، شجع أحد المشاركين في المناقشة المجلس على إيجاد سبل للتعامل مع الأطراف المعنية بطريقة تتسم بمزيد من ''الحيادية'' و ''الحذر''، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء لا ترغب عادة في إدراجها إدراجا رسميا في جدول أعمال المسائل التي ينظر فيها المجلس بشكل رسمي.

وطالب العديد من المشاركين بإدخال تحسينات على صياغة البيانات الرئاسية. وادعى أحد المتكلمين أن البيانات الرئاسية غالبا ما تكون ذات شكل موحد وتفتقر إلى التقييم الاستراتيجي أو تقترح حلا لبنود جدول الأعمال التي ينظر فيها المجلس، مما يسفر عن استجابة آلية غير إيجابية. ووفقا لمشارك آخر، فإن البيانات الرئاسية لا تراعي مرارا وتكرارا مراعاة كافية المدخلات المقدمة من الأعضاء كافة. ولهذا الغرض، اقترح أن تصدر البيانات الرئاسية بعد يومين أو ثلاثة أيام من انتهاء الجلسة، مما يوفر الوقت الكافي لإدراج جميع الآراء المعرب عنها أثناء المناقشات.

وفيما يتعلق بالإحاطات المنتظمة التي يعقدها رئيس مجلس الأمن ورؤساء الهيئات الفرعية من أجل الجهات غير الأعضاء في المجلس، لاحظ أن المجلس زاد عدد هذه الإحاطات على مر السنين، رغم أنه قلما حضر عدد يزيد على حفنة من الدول الأعضاء. وذكر أحد المتكلمين أن هذا الأمر يعود إلى شعور الكثير من الدول الأعضاء بالإحباط والانعزال إزاء أعمال المجلس. ولذا فقد حث المجلس على التحول من النهج ''القائم على الطلب'' إلى بذل جهود ''أنشط'' لزيادة اهتمام الجهات غير الأعضاء بأعماله. وإن المجلس بالتزامه بالتفاعل مع سائر الأعضاء في العضوية الموسعة وتقاسم المعلومات معهم كجزء من مسؤولياته الرئيسية، يمكن أن يأمل في تحسين المواقف الراسخة المنتهجة إزاءه من جانب عامة الأعضاء.

ولقد أثبتت عقد الجلسات بصيغة آريا، وفقا للعديد من المشاركين، أنها طريقة مفيدة لتوسيع نطاق المدخلات والاتصالات مع المجتمع المدني. ولقد لوحظ أن تلك الجلسات كانت غير رسمية بصورة ملحوظة وأن الإجراءات كانت مرنة إلى حد كبير، وبالتالي فهي

تتيح للمجلس دعوة مجموعة من الأطراف المهتمة إلى تقديم بيانات فنية مفيدة بشأن المسائل المتعلقة بالمجلس. ومع ذلك فقد نبه أحد المتكلمين إلى أن تلك الاجتماعات لا تعد بمثابة جلسات لمجلس الأمن بصفتها تلك. وأشار أحد المشاركين إلى أن استخدام صيغة آريا لا ينبغي أن تقتصر على المجلس، وأشار كذلك إلى أنه بإمكان أي دولة عضو طلب عقد جلسة من هذا القبيل ودعوة الجهات المعنية إلى المشاركة فيها. ووفقا لمتكلم آخر، فقد كرّر أعضاء المجتمع المدني التأكيد على جدوى جلسات صيغة آريا، غير أنهم أعربوا عن الأسف لأن تلك الجلسات لم تتح لهم الوقت الكافي للإعراب إعرابا تاما عن منظوراتهم وشواغلهم. واستمر قائلا إن إحدى الاحتمالات تتمثل في عقد بعض جلسات بصيغة آريا وفقا لصيغة المعتكف لزيادة تعميق النقاش. وأشار متكلم آخر إلى أن الوقت ضيق بالنسبة لمعظم مناقشات المجلس وأنه حتى الدول الأعضاء لا تملك الفرصة دائما للإعراب عن مواقفها بالكامل، وتشكك فيما إذا كان من المجدي عمليا تخصيص مزيد من الوقت لبيانات المجتمع المدني.

وتناول العديد من المتكلمين مسألة علاقة المجلس بوسائط الإعلام. واقترح أحد المشاركين ضرورة منح رئيس المجلس حرية مخاطبة الصحافة بشأن أبرز وقائع الجلسات. وأشار إلى أن وسائط الإعلام تملك السبيل للتوصل بسرعة إلى معرفة مضمون المناقشات من خلال عمليات التسريب وغيرها من المصادر، بصرف النظر عن قواعد السرية الصارمة لجلسات المجلس الخاصة ومشاوراته غير الرسمية. ولذا فإن السماح للرئيس بمخاطبة الصحافة قبل المشاركين الآخرين سيشجع الإبلاغ بمزيد من الصدق للعالم الخارجي، وشدد متكلم آخر على أنه تقع على عاتق الرئيس بعض المسؤوليات إزاء الصحافة، مثل تبادل المعلومات بشأن الجدول الزمني العادي والمناسب زمنيا. وأشار متكلم آخر إلى أن أعضاء المجلس لن يشعروا بحرية المشاركة في مناقشات تتسم بمزيد من التفاعل والحرية إلا في حالة كفالة سرية المشاورات غير الرسمية.

تنفيذ مذكرتي الرئيس (S/2006/507 و S/2007/749) والخطوات المقبلة المحتملة

علق أحد المتكلمين قائلا إنه لا يمكن تناول أساليب العمل من المنظور النظري حيث إنها تخضع للتغير على أساس يومي. ومع ذلك فإذا توفرت لها بعض المبادئ التوجيهية، حسبما ورد في مذكرتي الرئيس (S/2006/507 و S/2007/749)، يمكن أن تساعد في هيكلة أعمال المجلس، وعلى وجه الخصوص وصف محاور آخر الفقرة ٤١ من الوثيقة S/2006/507، التي تقدم معلومات مفصلة عن علاقة العمل الجماعي لقرارات المجلس والبيانات الرئاسية، على أنها مفيدة للغاية. وطالب مشارك آخر بوضع إطار أحدث للمذكرة S/2006/507

يوضح الممارسات والإجراءات، ووافق متكلم رابع على أن الوقت قد أزف للنظر مرة ثانية في المذكرة S/2006/507 لتحديد العناصر التي لا يزال يتعين تنفيذها، مضيفا أنه ينبغي للأمانة العامة أن تضطلع أيضا بالجزء الخاص بها في هذا الصدد. وجرى أيضا تحديد دليل أساليب عمل مجلس الأمن. المنشور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كأداة مفيدة لأعضاء المجلس. وختاما، أعرب أحد المتكلمين عن أسفه لأن النظام الداخلي للمجلس لا يزال نظاما مؤقتا، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن إمكانية التنبؤ بأعمال المجلس.

الجلسة الثالثة
لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة

مدير المناقشة:

السفير نيفين يوريكا
الممثل الدائم لكرواتيا

المعلقون:

السفير عبد الرزاق قويدر
السفير والمستشار القانوني للجماهيرية العربية الليبية

السيد إيفان
وزير مستشار للصين

حيث إن عدد لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة قد ازدادت خلال العقد الماضي، كما ازداد نطاق مسؤولياتها، فقد تناولت هذه الجلسة المسائل الأربع التالية: '١' أساليب العمل والعلاقة بين الهيئات الفرعية والمجلس؛ '٢' لجان مكافحة الإرهاب والدعم بالموظفين، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية عن تنفيذ القرار ١٣٧١ (٢٠٠١) على الصعيد العالمي والاستعراض المؤقت للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٩؛ '٣' المسائل المتعلقة بالجزاءات؛ و '٤' مسؤوليات الرئيس وتقسيم الأعمال.

أساليب العمل والعلاقة بين الهيئات الفرعية والمجلس

لوحظ أنه، بخلاف ما يحدث في المجلس ذاته، تُتخذ قرارات اللجان والأفرقة العاملة عادة بتوافق الآراء، رغم أن هذا الأمر لم يكن يسهل التوصل إليه دائما. وأشاد متكلم آخر بهذه الممارسة، رغم أنها ممارسة مستهلكة للوقت، لأنها تؤدي إلى قرارات أكثر دواما

وموثوقية. وأشار إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح كمثال عن كيفية توصل عملية تحقيق توافق الآراء إلى تعزيز الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر موثوقية. ومع ذلك فقد تساءل محاور ثالث عما إذا كان ينبغي توفير مزيد من المرونة فيما يتعلق بقاعدة توافق الآراء أو ترك مجال للاستثناءات، ولا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بالجزاءات، بما في ذلك الإدراج في القوائم والشطب منها ومنح استثناءات لأسباب إنسانية.

وذُكر أنه يلزم أن يزيد المجلس من تركيزه على تحسين أساليب عمل اللجان والأفرقة العاملة للحيلولة دون أن تصبح غارقة في الإجراءات والسماح لها بزيادة التركيز على الجوهر. وأعرب مشارك آخر عن موافقته على ذلك مشيرا إلى توفر مجال أكبر لإدخال التحسينات، على سبيل المثال، عن طريق رصد الجهود والوسائل الأخرى.

وحذر أحد المتحدثين من أن التكاثر الذي حدث نسبيا في الآونة الأخيرة في لجان المجلس وأفرقته العاملة قد أثار أسئلة فيما يتعلق بالاتساق وتنازع الصلاحيات وازدواجية العمل، وفي بعض الحالات، تضارب مقتضيات الإبلاغ. وذكر أنه رغم إدخال بعض التحسينات، يتعين على المجلس التصدي لهذا الوضع والنظر في هذه المسائل بشكل منتظم. ووفقا لمتكلم آخر، أدى عدد الهيئات الفرعية إلى تعذر فهم الأعضاء الذين انتخبوا حديثا لأعمال المجلس فهما تاما والتعامل معها بشكل كامل. وهو يرى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتقليص تداخل الأعمال بين الهيئات الفرعية.

وجرى أيضا إبراز التحدي المتعلق بإدراج زيادة الشفافية في طرائق عمل اللجان. وهو يرى أن تعزيز الاتصال مع مجتمع الأمم المتحدة عموما (بما في ذلك الدول والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية) أمر هام. وينبغي أن تتمتع الأفرقة العاملة واللجان بسلطة واضحة وكاملة للتعامل مع الجهات غير الأعضاء بالمجلس بشأن مسائل تهمها بوجه خاص. وذكر أنه في الوقت الذي يُقر فيه بإحراز تقدم بشأن زيادة الشفافية في السنوات الأخيرة، فإن هذه المهمة الطويلة الأجل تقتضي مواصلة اهتمام أعضاء المجلس بها. وعلق متكلم ثان على أن المسألة الأخرى التي تقتضي تضافر الجهود تتمثل في ترشيد البنى التحتية الكبيرة التي أُنشئت لدعم أعمال مختلف اللجان والأفرقة العاملة. وأشار إلى أن رؤساء وأعضاء هذه الهيئات الفرعية يعتمدون اعتمادا كبيرا في الغالب على الدعم المقدم من الخبراء والأمانة العامة على حد سواء. ونظرا للتزايد السريع لأفرقة الخبراء هذه فقد أدى ذلك إلى النيل من التنسيق والاتساق في بعض الأحيان.

لجان مكافحة الإرهاب والدعم بالموظفين، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد العالمي والاستعراض المؤقت للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٩

لاحظ أحد المتكلمين تكرار ذكر خيار دمج أو توحيد الهيئات التي تتناول مسائل متصلة ببعضها البعض اتصالا وثيقا، مثل اللجان الثلاث والفريق العامل الواحد بشأن مكافحة الإرهاب. ومع ذلك فهو يرى – وقد وافقه متحدث آخر على ذلك – أنه ينبغي لمبادرات المجلس أن تقوم بأكثر من إعمال الاتساق في هيئاتها الفرعية وأن تهدف إلى الاتساق على نطاق المنظومة في إطار الأمم المتحدة عندما تُصبح المسائل الهامة، مثل مكافحة الإرهاب، على المحك. ومع أنه يعتقد أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لديها دور هام، ينبغي الإقرار بأن لجان مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس قد كثّفت من الأعمال المتعلقة بهذه المسألة ورفعت درجة فعاليتها عن طريق نظم الإبلاغ وبعثات التقييم وتيسير المساعدة الفنية. ووفقا لمشاركين اثنين، تتسم استراتيجية مكافحة الإرهاب التابعة للجمعية العامة بجاذبية واسعة النطاق، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها لا تتناول المسائل المتصلة بالأمن فقط بل تتناول أيضا أسباب الإرهاب الجذرية.

وشدد أحد المتكلمين على أنه ينبغي المحافظة على اتساق الإجراءات التي تتخذها اللجان والأفرقة العاملة، ولا سيما تلك التي تتناول مكافحة الإرهاب، فضلا عن إعادة التأكيد عليها في قرارات مجلس الأمن. وتقوم لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بدور رئيسي في هذا المجال. ومع ذلك، فهو يرى أن شواغل حقوق الإنسان تقتضي مزيدا من التأكيد ضمن أعمال تلك اللجنة. وأشار متكلم آخر إلى الاستعراض المؤقت للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بوصفه فرصة لتقييم فعالية لجنة مكافحة الإرهاب. ومن المنتظر أن يسفر ذلك الاستعراض، المتوقع في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عن تحليل دقيق لأعمال المديرية لعرضه على كل من المجلس وعلى سائر الأعضاء في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن التعاون الفعال بين جميع الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء المنتخبون حديثا، في هذه العملية، أمر هام.

المسائل المتعلقة بالجزاءات

أكد متكلمان على أهمية الشفافية، والإجراءات المنصفة والواضحة، وضمانات اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في أعمال لجان الجزاءات. وشدد أحدهما على أن مصداقية الجزاءات المحددة الهدف، وهو نهج تطور خلال العقد الماضي من خلال لجان المجلس المتعددة، أصبح عرضة للتناقص إذا لم يتم إرساء دعائم الشفافية والإجراءات المنصفة للإدراج بالقوائم

والشطب منها والاستعراض المستقل. ووفقا للمشاركين الاثنين، فإن الحكم الذي صدر مؤخرا عن محكمة العدل الأوروبية في قضية السيد قاضي قدم رسالة قوية بشأن شفافية إجراءات الجزاءات واحترام حقوق الفرد. وأشار الاثنان أيضا إلى أنه قد تم إدخال تحسينات، مثل تلك التحسينات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٢٢ (٢٠٠٨) الذي طلب فيه المجلس من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان إجراء استعراض، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، لجميع الأسماء المدرجة في القائمة الموحدة في وقت اعتمادها وأن تُدرج اللجنة في موقع الإنترنت التابع لها موجزا سرديا لأسباب إدراج كل اسم من هذه الأسماء في القائمة. وأعرب مشارك ثالث عن أمله في أن تستمر، ضمن المجلس، الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك اللجنة بشأن إجراءات الشطب من القائمة، مضيفا إلى أن هناك حاجة أيضا إلى سن إجراءات لتناول عمليات الإدراج الخاطئة في القوائم. واقترح مشارك رابع النظر في كيفية تناول الشواغل المتعلقة بالإدراج بالقوائم والشطب منها في إطار القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ''حتى فيما يتجاوز ذلك''.

وذكر أحد المشاركين، فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، أنه قد جرى انتقاد طرائق العمل والإبلاغ التي اتبعها فريق رصد سابق بشأن الصومال. ويتعين على المجلس أن يكفل تناول هذا النوع من الشواغل تناولا مناسبا في المستقبل. وحث أفرقة الرصد ولجان الجزاءات على إلقاء نظره جديدة على الإجراءات القانونية الواجبة وتأثرها على أعمالها. وعلق متكلم آخر على أنه لا تزال هناك شواغل محددة بشأن الإدراج في القوائم والشطب منها وبشأن كيفية تأثيرها على الإجراءات القانونية الواجبة، بيد أنه لم تتضح حتى الآن كيفية التصدي لهذه المسائل.

وطالب أحد المتكلمين بالتدقيق الشديد في أعمال الخبراء الذين يساعدون لجان الجزاءات بالذهاب إلى الميدان لتفحص الأوضاع على الطبيعة. وردا على ذلك، ذكر مشارك آخر أنه يتم فحص وإقرار أفرقة الخبراء بشكل دقيق قبل توظيفهم في بعثات المجلس. وبيّن أن هذه الأفرقة تابعة للجان في الواقع، وليس للأمانة العامة، وأن تقاريرها تعتبر تقارير مستقلة.

وأعلن أحد المشاركين أن الجزاءات ظلت جزءا هاما من مرجع أعمال المجلس، حيث إنها تشكل إحدى وسائله الإلزامية القليلة. ومع ذلك فقد أردف قائلا إنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يفهموا بأكبر قدر ممكن من الوضوح تأثير الجزاءات السلبي على فئات السكان الضعيفة في البلدان المتضررة. وإذ اقتبس المتحدث من الكلمة الرئيسية التي ألقاها المفوض السامي، حث المجلس على توفير فرصة للجهات التي تعرضت لأكبر الضرر للإعراب عن شواغلها.

مسؤوليات الرئيس وتقسيم الأعمال

أشار أحد المتكلمين إلى أنه يتم عادة اختيار رؤساء اللجان والأفرقة العاملة من مجموعة الأعضاء غير الدائمين في المجلس، عن طريق عملية غير رسمية إلى حد ما وبدون إطار قانوني صارم. وتساءل مشارك آخر عما إذا كانت سلطة رئيس الهيئة الفرعية تُخوله تحويل حالات استحالة التوصل إلى اتفاق إلى المجلس أم أنه ينبغي على الهيئة المعنية أن تتخذ قرارا في هذا الشأن قبل ذلك. وعلاوة على ذلك، هل ينبغي منح الرؤساء قدرا من المرونة في أعمالهم لكي تُسهم أعمال اللجنة إسهاما فعليا في التقليل من أعباء المجلس، عوضا عن زيادة أعباء عمله نتيجة التفاصيل الفنية؟

ووفقا لأحد المتكلمين، فإن إحدى الآثار المباشرة لقاعدة توافق الآراء تتمثل في أنه يتعين على رئيس اللجنة مواصلة الحوار والتعاون مع جميع أعضاء اللجنة عند إعداد الأعمال الرئيسية. وأضاف قائلا إن إحدى المهام الرئيسية للرئيس تتمثل كذلك في العمل كجهة لتحقيق توافق في الآراء وتعزيز مناخ التعاون ضمن لجنته بغية تمكينها من المضي قدما.

وعلق أحد المشاركين قائلا إن تزايد عدد الهيئات الفرعية يمنح الأعضاء المنتخبين فرصا متزايدة للقيام بدور أكبر وأهم في المجلس. ورأى أن الأعضاء يسعون عادة إلى ترؤس لجان معينة، إما لأنه تصادف أن هناك مصلحة وطنية مباشرة أو بسبب كون موضوع اللجنة يهم وفودها. وأشار إلى أن القدرة على تناول مسألة ما بشكل مجرد عن العواطف هو أمر قيّم أيضا رغم أن تواجد مصلحة مميزة في الموضوع قيد البحث تعتبر ميزة بكل تأكيد.

هل يتعين على الأعضاء الدائمين أن يضطلعوا في أحيان كثيرة بدور رئيس اللجنة أو نائب رئيسها إلى جانب عضو غير دائم؟ وأشار المتكلم الذي طرح هذا السؤال إلى أن معظم المعلومات التي تنظر فيها اللجان تأتي من الأعضاء الدائمين، مما يجعل من الصعب بالنسبة لرئيس اللجنة أن يُقيّمها ويناقشها مناقشة صريحة في اللجنة. وهو يرى أنه إذا ترأس الأعضاء الدائمون بعض الهيئات الفرعية، فإن ذلك سييسر المناقشة في بعض الحالات. ونظرا لطبيعة معظم المعلومات المعروضة على اللجان الفرعية، يُمكن للدولة قيد النظر، أن تتمكن بكل سهولة، في محادثات ثنائية مع رئيس اللجنة، من دحض الأدلة عندما لا يترأس الهيئة العضو الدائم الذي قدم هذه الأدلة، أو ألا يكون موجودا في ذلك الوقت. وأشار مشارك ثان إلى أنه قد يكون من المفيد بالنسبة للأعضاء الدائمين أن يشاركوا في مسؤولية ترؤس اللجان والأفرقة العاملة، حيث إن الوفود الأكبر يمكنها الاضطلاع بسهولة أكبر بالأعباء الناجمة عن رئاسة اللجان.

الجلسة الرابعة
الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠٠٨

مدير المناقشة:

السفير أليخاندرو د. وولف
نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة

المعلقون:

السفير ريكاردو ألبرتو آرياس
الممثل الدائم لبنما

السفير بان غرولز
الممثل الدائم لبلجيكا

السفير دوميساني س. كومالو
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير ر. م. مارتي. ناتاليغاوا
الممثل الدائم لإندونيسيا

افتتح مدير المناقشة الجلسة فشكر الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم على التزامهم وأعمالهم الجادة خلال فترة عضويتهم لمدة سنتين. واعترف بتعقد المسائل التي تعين على مجلس الأمن تناولها في عام ٢٠٠٨، وأثنى على الأعضاء نتيجة المناخ الطيب والمتسم بالاحترام ضمن الهيئة.

تأثير الأعضاء المنتخبين على أعمال مجلس الأمن

تطرق العديد من المشاركين إلى الديناميات القائمة فيما بين أعضاء المجلس ولا سيما تأثير الأعضاء المنتخبين على أعمال المجلس وقراراته. ولاحظ أحد المشاركين الشعور الفعلي بالإحباط في صفوف الأعضاء المنتخبين من أن عملية صنع القرار تبدو في بعض الأحيان قاصرة على الأعضاء الدائمين. فهؤلاء الأعضاء يجرون المناقشة الأولية لبعض القرارات ويتخذون قرارات فعلية بشأنها بينما لا تتاح للآخرين فرصة التعليق إلا بعد اتخاذ القرارات.

ودفع مشارك آخر بأنه في الوقت الذي يعتبر فيه هذا المفهوم مفهوما واسع الانتشار بالفعل فهو غير صحيح في الواقع. فالأعضاء المنتخبون يمنحون فرصة للاضطلاع بأدوار

القيادة وتوجيه طريق المضي في العمل، وخاصة أثناء فترات التردد في اتخاذ القرارات وتعذر التوصل إلى ذلك. وأضاف مشارك آخر أن الاختلافات بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين ليست اختلافات شديدة للغاية حسبما يعتقد الكثير. ووفقا لما أشار إليه متكلم ثالث، سيجد المجلس نفسه بصورة مستمرة في طريق مسدود، بدون الالتزام بالتعاون بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، نظرا لأن القرارات تقتضي الحصول على تسعة أصوات لاعتمادها. وشدد كذلك على أهمية التنوع في المجلس، مشيرا إلى مدى قيمة فرادى البلدان والمنظورات الإقليمية بالنسبة لأعمال المجلس. ووفقا لمشارك رابع، تنبع قوة الأعضاء الدائمين من تواجدهم الدائم في المجلس وليس بسبب سلطة حق النقض التي يتمتعون بها. وأضاف محاور خامس أنه لا ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يركنوا إلى إلقاء اللوم على الأعضاء الدائمين بالنسبة لأوجه القصور، فلدى الأعضاء المنتخبين مجال كبير للعمل.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن الأعضاء المنتخبين حديثا لا يملكون الذاكرة المؤسسية التي يملكها الأعضاء الدائمون مما يقلل من استعدادهم لمواجهة السرعة في جدول أعمال المجلس. وعلق مشارك آخر كذلك على المطالب الكثيرة التي تلقيها أنشطة المجلس على عاتق الأعضاء المنتخبين حديثا ولا سيما بشأن البعثات الأصغر المزودة بموظفين أو بموارد أقل. ومع ذلك أضاف متكلم ثالث أنه ينبغي الإقرار بأن إدارة الوقت تؤثر على كل من الوفود الأكبر والأصغر، ولا سيما نظرا للقدر المطول من الساعات التي يقضيها السفراء بالمجلس، مما يترك وقتا قليلا نسبيا للمسائل الأخرى. ومع ذلك فقد عبر المتكلم عن إعجابه البالغ بمستوى الجاهزية الذي أبدته البعثات الأصغر. ولا شك أن فعاليتها في المجلس قد أدت إلى خفض اهتمامها بالهيئات والأجهزة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إسداء المشورة إلى أعضاء مجلس الأمن الجدد

قدّم الأعضاء الحاليون والأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس المشورة للأعضاء المنتخبين حديثا. وذكر أحد المشاركين أنه سيفتقد الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس لأنهم اتفقوا على مسائل كثيرة. وذكر أن العضوية في المجس شرف عظيم وأن الأعضاء اضطلعوا بمسؤوليات جمة لاتخاذ قرارات أثرت على حياة آلاف الناس الذين قد لا تطأ أقدامهم أبدا مبنى الأمم المتحدة في نيويورك.

وقد قيل إن الأعضاء المنتخبين يشعرون عادة بقدر أكبر من المسؤولية إزاء الجهات غير الأعضاء نظرا لأن فترة عضويتهم في المجلس مؤقتة. ولهذا السبب، فإن تعزيز بيئة تتسم بالشمولية وبناء توافق الآراء مع سائر أعضاء المنظمة أمر يحظى عادة بالأولوية بالنسبة لهم. وتوقع متكلم آخر أن الأعضاء الجدد سيشعرون بثقل هذه المسؤولية في وقت مبكر جدا

عندما يتصل بهم أحد ممثلي الدول غير الأعضاء بالمجلس لنقل رأيه، وخاصة إذا كان المجلس سيناقش مثل هذه الحالة في جلسة خاصة. وقال إنه بسبب هذا الواجب، يتعين على الأعضاء ''الالتزام بالمبادئ'' بصرف النظر عن ''الجهات التي قد يختلفون معها'' أثناء أداء مهامهم.

وعلق مشاركان على أهمية الإخلاص لأصل الشخص حيث أن كل عضو سيظل مسؤولا في نهاية المطاف أمام مواطنيه. ومع ذلك فقد شدد متكلم آخر على ضرورة تحقيق منظور عالمي يتجاوز المنظورات الوطنية و/أو الإقليمية الضيقة. وأضاف قائلا إنه ينبغي لأعضاء المجلس السعي إلى تقريب وجهات النظر والتوصل إلى توافق في الآراء، ولذا فإن المنظور العالمي هو أمر حاسم بالنسبة لنجاح فترة العمل في المجلس.

وكما حذر أحد المتكلمين، يجب على الأعضاء الجدد في المجلس، الذين يفتقرون إلى الوقت الكافي للتفكير بشأن العمليات وطرائق العمل، أن يتكيفوا مع البيئة الجديدة. ووفقا لمشارك آخر، فإن فترة انتخاب أعضاء المجلس الجدد لمدة سنتين تتكون من خمس مراحل، فأثناء المرحلة الأولى يمر الأعضاء المنتخبون حديثا بفترة ''نشوة'' ناجمة عن الثقة التي منحها إياهم عموم الأعضاء. وتقدم المرحلة الثانية فترة ''خوف'' حيث يبدأ الأعضاء المنتخبون حديثا في إدراك المدى الكامل لعبء العمل الذي ينتظرهم وتعد الفترة الثالثة فترة ''ندم''، نظرا للمسائل التي تتسم بالخلاف في بعض الأحيان وثقل عبء العمل. وفي الفترة الرابعة يبدأ الأعضاء المنتخبون في التكيف مع جدول أعمال المجلس وأساليب العمل ويتعودون على المسائل المطروحة في المجلس ويكتسبون معرفة أكبر بشأنها. وختاما، ففي المرحلة الخامسة يبدأون بالشعور بالأسى العميق لانتهاء فترة عضويتهم.

وذكر مشاركان الحاجة إلى فريق قوي في العواصم لدعم أعمال الوفود في نيويورك. وأشار أحدهما إلى أنه رغم استقلالية الكثير من وفود الأمم المتحدة فمن الحاسم بالنسبة للممثلين أن يبقوا على اتصال منتظم مع عواصمهم. وأضاف المشارك الثاني في هذا الصدد أن من المهم الإقرار بتعقد العلاقات على مستوى العواصم. وهذا عادة ما يحدث حيث لا يتعين على وفود الأمم المتحدة إدارة علاقاتهم مع عواصمهم وحسب، بل وكذلك إدارة علاقات عواصمهم مع الأعضاء الأربعة عشر الآخرين بالمجلس. وأشار إلى أن هذا الأمر حرج بصفة خاصة عندما يتعلق بالمسائل الحساسة من الناحية السياسية.

الشفافية والسرية والفعالية

فيما يتعلق بالشفافية، أكد أحد المشاركين على أن الاتصال بسائر الأعضاء هو أمر هام بالنسبة للمحافظة على شرعية المجلس ومصداقيته. ووصف أحد المشاركين أن أعضاء المجلس الذين ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي ملتزمون بالمحافظة على ''إبقاء الدول الأعضاء

الأخرى على علم تام'' بما يجري، وذلك عملا بمعاهدة الاتحاد الأوروبي. ولذا فهم يجتمعون كل أسبوعين بشأن أنشطة المجس البرنامجية. ولقد ذُكر أنه يمكن تطبيق نماذج مماثلة على المنظمات أو المجموعات الإقليمية الأخرى.

وجرت مناقشة حيّة بشأن كيفية تأثير الشفافية على ما يُدعى مجموعات الأصدقاء. وفي الوقت الذي قد يكون من المفيد فيه بالنسبة لمجموعة من الدول الأعضاء أن تلتقي بشأن مسألة هامة، فمن غير المناسب، حسبما ذكر أحد المتكلمين، وضع قرار بدون إتاحة الوقت لجميع أعضاء المجلس للتشاور والتباحث مع عواصمهم بشأنه قبل التصويت عليه. وحذر من أن هناك مخاطرة تتمثل في أن دعوة مجموعة الأصدقاء، بما في ذلك الجهات غير الأعضاء بالمجلس، إلى المشاركة في عملية صنع القرار بالمجلس قد تُسفر عن انعدام الفعالية. وحذر متكلم آخر من أن مصطلح مجموعة الأصدقاء قد يكون مصطلحا مضللا حيث إن مثل هذه المجموعات قد لا تسعى بالضرورة إلى خدمة مصالح البلد المعني. ورد متكلم ثالث قائلا إن إشراك مجموعات الأصدقاء ذات المصلحة الفعلية في المسألة بما يتيح للمجلس الاتصال بالجهات غير الأعضاء الخمسة عشر به قد يساعد الشفافية. ووافق مشاركان آخران على ذلك، وأضافا أن مجموعات الأصدقاء ساعدت في فرض المنظورات الإقليمية وسمحت للدول الأعضاء ذات المصلحة الخاصة بالمشاركة في مناقشات المجلس. وأشار مشارك آخر أنه ينبغي للأعضاء المنتخبين حديثا أن يدركوا أن العمليات غير الرسمية، مثل إشراك مجموعة الأصدقاء، هي إحدى السبل المتاحة لزيادة اشتراك سائر الأعضاء في أعمال المجلس.

وأقر عدة مشاركين بالحاجة إلى موازنة الشفافية مع السرية. ولاحظ اثنان منهم أن أعضاء المجلس يقومون بإبلاغ الآخرين بانتظام بشأن أنشطة المجلس، وأنهم عندما يدخلون إلى قاعات المجلس، فهم يجلبون معهم معلومات من خارجها. وبالتالي فإن المجلس ذاته ليس ''مؤسسة مغلقة الأبواب''، حتى وإن كانت اجتماعاته الخاصة ومشاوراته الرسمية اجتماعات ومشاورات سرية. وحذر أحد المشاركين في الوقت الذي يقر بأن مسؤولية التشاور على نحو مستفيض مع الجهات غير الأعضاء فيه، فإن أعماله قد تتعرقل إذا لم يتمكن الأعضاء من الاعتماد على السرية. وإذ أقر أحد المتكلمين بأن أعمال المجلس قد تغيرت تغيرا هائلا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، فقد لاحظ بأن الاتجاه أخذ ينحو نحو مزيد من الانفتاح.

وجرت مناقشات مطولة لترتيبات الاجتماعات وأشكالها. وكما أثار عدة مشاركين في هذا السياق مسألة الكفاءة. وذكر بعض المشاركين، عند تأكيدهم على أن المجلس هو أكثر جهاز فعال في الأمم المتحدة، أنه لا بد لأعضاء المجلس من أن يجتمعوا على انفراد، ولا سيما عند مناقشة بنود جدول الأعمال الحساسة، بغية المحافظة على هذا المستوى من

الكفاءة. وعلى وجه التحديد، شدد متكلمان على قيمة المشاورات غير الرسمية لكونها توفر منتدى للمفاوضات الفعلية وتبادل الأفكار والتوصل إلى توافق الآراء. وإذ أكد أحد المتكلمين على أن المجلس هيئة تتخذ القرارات، فمن الضروري بالنسبة للأعضاء أن يناقشوا المسائل بمفردهم بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وعلى سبيل المثال، ذكر أنه رأى الأعضاء يدخل وهو يحمل وجهة نظر، ثم غير رأيه نتيجة للمناقشة التي جرت أثناء المشاورات.

وأشار المتكلم الثاني إلى أن هناك توترا كامنا بين أولئك الذين يرون أنه يتعين على المجلس أن يزيد من جلساته العلنية وأولئك – بما في ذلك هذا المتكلم – الذين يرون أن أفضل أعمال المجلس تنجز من خلال المناقشات والمشاورات غير الرسمية، لا في الجلسات الرسمية. وتستهلك البيانات المعدة سلفا التي تُقرأ في الجلسات الرسمية وقتا كبيرا ولا تشجع المناقشات التفاعلية، مما يعزز بيئة لا يستمع فيها الأعضاء بالفعل إلى ما يرغب الأعضاء الآخرون في قوله. وناشد الأعضاء الجدد مساعدة المجلس على الحفاظ على قدرته على التفاعل من خلال المشاورات غير الرسمية. وختاما أعرب عن أسفه من أن الجلسات المفتوحة غالبا ما تتحول إلى ''مسرح''، يتطاير فيه الجدل بغرفة الاجتماع، مما لا يؤدي إلى نتائج فعلية وينال من قدرة المجلس على أداء أعماله. وهو يرى أن المحافظة على عملية المداولات أمر هام ويمكن تنفيذه بشكل أفضل إذا تخلى الأعضاء عن توجيه أصابع الاتهام.

وردا على ذلك، اقترح أحد المشاركين أنه في الوقت الذي تُعد فيه الاتصالات التفاعلية، مثل تلك التي تدور أثناء المشاورات غير الرسمية، اتصالات هامة للغاية بالنسبة للمناقشات الجوهرية، فإن الكثير من الدول تشكك في أنها تعزز مكانة المجلس. وذكر أنه لم ير قط جهة غير عضو في غرفة المشاورات وأنه في الوقت الذي لا ينادي فيه بذلك، من الواضح أنه يلزم توفير اتصالات أفضل تتسم بانفتاح أكبر.

وذكر أحد المشاركين أنه يفترض أن المشاورات غير الرسمية أصبحت مفرطة في رسميتها. ذكر، على سبيل المثال، أن التدخل مرتين في أثناء مناقشة رسمية كان غير مرغوب فيه وأن التدخل ثلاثة مرات لم يحدث قط من الناحية العملية. وتساءل المتكلم عما إذا كانت هذه الظاهرة الشكلية قد جاءت نتيجة تمثيل موقف وطني أو أنها تعكس عوضا عن ذلك تفضيلا فرديا. ووفقا لمشارك آخر، يبدو أن أعضاء المجلس فقدوا القدرة على الاتصال بشكل غير رسمي مثلا، بواسطة الاتصال هاتفيا بعضو آخر.

وطُرح سؤال عن السبب وراء توقع إلقاء كل سفير لكلمة أثناء كل اجتماع. فالمرء يجب ألا يشعر بالالتزام بالكلام إذا لم يكن لديه شيء هام يلقيه. ووافق مشارك آخر على ذلك، مشيرا إلى أن كثرة البيانات قد قللت من التفاعل. ورأى أنه ينبغي استخدام

الملاحظات غير الرسمية، عوضا عن البيانات، في المشاورات غير الرسمية لتعزيز المزيد من المناقشات التفاعلية. ووفقا لمشارك ثالث، أدى سيل المعلومات في بعض الأحيان إلى تحويل المشاورات غير الرسمية إلى عملية آلية، عوضا عن كونها عملية دينامية، مما أدى إلى جعل استجابة المجلس استجابة آلية كذلك. وأشار أحد المشاركين إلى حادثة وقعت في الماضي عندما جرى عدم تشجيع البيانات التحريرية أثناء المشاورات بغية تشجيع المزيد من التفاعل الذي يتسم بالنشاط والحيوية. ورأى متكلم آخر أن تلك الحالات التي كان يجتمع فيها المجلس أولا في جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة من الأمانة العامة، إلى جانب الإمكانية المتاحة للأعضاء لإلقاء البيانات، ثم يواصل مناقشاته في المشاورات غير الرسمية كانت حالات مفيدة للغاية.

وطالب العديد من المشاركين بالتشديد على الكفاءة كهدف نهائي، عوضا عن الشفافية أو السرية، و لم يوافق أحد المشاركين على ذلك، ودفع بأنه إذا تسنى للمجلس تحقيق الشفافية والسرية، فإنه عندئذ سيحقق الكفاءة أيضا. ورد متكلم آخر أنه من غير المهم أن تكون الجلسات مفتوحة أم مغلقة، لكن المهم أن يستجيب المجلس استجابة فعالة للأزمات ويحافظ على دوره بوصفه الوسيلة الأساسية في العالم للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.